أثر القاعدة النحوية في توجيه القراءات الشاذّة التبيان في تفسير القرآن للطوسي أنموذجاً

*د. أسامة زمزم

الملخّص

ندرس في هذا البحث الروايات الشاذّة التي أوردها الطوسي في تفسيره التبيان، وقد ردّ أكثر هذه الروايات والقراءات، وعدّها شاذّة لا يقرأ بها أو هي مخالفة لإجماع القرّاء، ولا وجه لها في العربية، في حين وجدنا في أثناء دراستنا أنّ هذه القراءات الشاذّة لها وجهٌ يوافق قواعد العربية، وإنْ لم يوافق ، فقد جاء بعضها موافقاً للضرورة الشعرية.

وقد ألفينا هذه الآراء في أكثر كتب التفسير والنحو كتفسير الطبري، ومعاني القرآن للفرَّاء وغير ذلك، وقد أُفردت كتب خاصة للقراءات من مثل : النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ، ومعاني القراءات للأزهري، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، وغيرها ممّن تحدّث في كثير من القضايا القرآنية، لغةً ونحواً وتفسيراً وقراءات.

وقد دفعنا ذلك إلى تبيان أهمية القراءات القرآنية الشاذّة في الدرس النحوي، وتوجيه هذه القراءات على وفق القواعد التي أتى بها النحاة، فوجدنا أنّها على الرغم من شذوذها، قد وافقت قواعد النحاة.

كلمات مفتاحية : القراءات، الطوسي، النحو، الشاذة .

*دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، من قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة تشرين، اختصاص: النحو والصّرف.

مقدمة:

تُعد القراءات القرآنية من البحوث اللغوية المهمة، التي أفصحت عن آراء المفسرين والنحاة فيها ، وبتوضيح كثير من الظواهر اللغوية التي لها ارتباط بقواعد العربية ولغاتها، وهذه الظاهرة تحتاج إلى بحث مستقل جدير بالعناية ، والاهتمام.

ولهذا .. فإن القراءات القرآنية بأنواعها : المتواتر والآحاد والشّاذ يحتج به، فيلجأ إليها علماء العربية ، من أجل توضيح غامض ، أو الكشف عن مشكل، في موضع ما، في السياق القرآني، ولا سيّما في أثناء تباين آراء العلماء ، واختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، ومدارسهم .

وعليه .. فالقراءات القرآنية على مختلف أنواعها، قد يؤتى بإحداها لتدعيم مذهب، أو لتأسيس قاعدة نحوية ، أو لدفع رأي ، أو لتوضيح ما خالف قاعدة موضوعة بأنه جاء على لغة من لغات العربية .

وقد قسم العلماء القراءة القرآنية إِلَى مُتَوَاتِرٍ وَآحَادٍ وَشَاذٍّ، فَالْمُتَوَاتِرُ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَالْآحَادُ قِرَاءَاتُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ تَمَامُ الْعَشْرِ، وَيَلْحَقُ بِهَا قِرَاءَةُ الصَّحَابَةِ، وَالشَّاذُّ قِرَاءَاتُ التَّابِعِينَ كَالْأَعْمَشِ وَيَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ وَابْنِ جُبَيْرٍ وَنَحْوِهِمْ.[1]

وقد اختلف النحويون في قبول القراءة ، أو ردّها ، ممَّا ألجأهم إلى وضع ضوابط للقراءة الصحيحة هي:

1 ـ أن يصح سندها .

2ـ أن توافق أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً .

3ـ أن توافق العربية ، ولو بوجهٍ .

فتلك هي شروط القراءة الصحيحة ، ومتى اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة ، وصفت القراءة بأنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. [2]

وذهب الإمام السيوطي إلى أنّ بَعْضَهُمْ رأى أنّ تَوْجِيهُ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ أَقْوَى فِي الصِّنَاعَةِ مِنْ تَوْجِيهِ الْمَشْهُورَةِ.[3]

وقد وجدنا كتب اللغة والنحو تحفل بالقراءات الشّاذّة، والاحتجاج بها، فأصبحت رافداً مهماً من روافد القواعد المعيارية التي تغني القاعدة الأصل ممّا يؤدّي إلى نشوء قواعد فرعية تثري القواعد الأصلية، ومن فوائد هذا الاحتجاج للقراءات الوصول إلى معرفة القراءة، ووجوهها في العربية لا توثيقها أو تقويتها، فالعودة إلى قواعد النحو، وغيره ، ما هي إلا لبيان القراءة وتوضيحها، وإثراء قواعد العربية بقواعد فرعية توافق العربية

[1] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 258/1.

[2] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري:9/1.

[3] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 281/1.

، ولغات العرب، وقد نقل السيوطي عن ثعلب أنّه قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابًا على إعراب فإذا أخرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.[1]

يقول محمد عبد الخالق عضيمة في الرأي نفسه: القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر، لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أنّ نقل اللغة، يكتفى فيه برواية الآحاد [2].

وفيما يأتي سندرس القراءات الشاذّة التي ذكرها الطوسي، ولم يأخذ بها، بل نعتها بألفاظ متعددة من مثل : الغلط، والذي لا يقرأ به ، ومخالفة الإجماع، وغير ذلك.

1 ـ القراءات الشاذّة التي لا يعوّل عليها :

ـ العطف على المحلّ :

ذهب الطوسي إلى أنّه لا يجوز العطف على المحل؛ لأنه يكون بإعادة العامل مرتين، ورأى أن هذه القراءة شاذّة لا يعوّل عليها، في قوله تعالى :(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُم كُفّارٌ أُولئِكَ عَلَيهِم لَعنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنّاسِ أَجمَعِين) (البقرة: 161) حكي عن الحسن البصري[3] أنه قرأ: (والملائكةُ) رفعاً، ويكون ذلك على حمله على معنى: يلعنهم اللُه، والملائكةُ والنّاسُ أجمعون. كما تقول: عجبت من ضرب زيد، وعمروٌ- بالرفع، وهذه قراءة شاذة،لا يعوّل عليها؛ لأنّ المعتمد ما عليه الجمهور. ولا يجوز رفع (أجمعين) وحده هاهنا؛ لأن هذه اللفظة لا تكون إلا تابعة، وليس في الكلام مظهر، ولا مضمر تتبعه على ذلك، وإنما الحمل على المعنى، بمنزلة إعادة معنى العامل الأوّل، كأنك قلت: ويلعنُهم الملائكةُ والنّاسُ أجمعون. [4]

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ: وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ، بِالرَّفْعِ. وهَذِهِ الْقِرَاءَةَ تدلّ على أنّ(وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ) مَعْطُوفٌ عَلَى محلّ اسْمِ اللَّهِ؛لِأَنَّهُ في محل رفع فاعل للمصدر(لعنة)،والتقدير:أَنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، أَوْ: أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ.وهذا مخالف لقول النحويين في العطف على المحلّ.[5]

وفي قوله تعالى :(أُولئِكَ عَلَيهِم لَعنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنّاسِ أَجمَعِين) رأيان :

1 ـ رواية الجر في عطف (الملائكة) على (الله) وهذا من نوع العطف على اللفظ، وبه تستقيم قواعد العربية، وبهذه القراءة قرأ الجمهور. وممّا يدلّ على صحّة قراءة الجمهور أنّ (لعنة) اسم لا مصدر؛ لأنّ

[1] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 281/1.

[2] دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة.

[3] تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، شمس الدين : 190/2.

[4] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 50/2 .

[5] البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي : 72/2.

مصدر الفعل (لعنَ) (لعناً) كما جاء في لسان العرب:" واللعنة الاسم ، والجمع لعان ولعنات. ولعنه يلعنه لعناً : طرده وأبعده".[1] ولأن المصدر إن لم يكن مؤولاً بـ(أنْ) لم يعمل في العطف لضعفه؛ فقولك: أعجبني ضرب زيد وعمرو " بالرفع أو " وعمراً " بالنصب، منعهما الحذَّاق من النحويين؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ(أل) أو منوناً أو مضافاً.[2]

2 ـ رواية الرفع(الملائكةُ) على أنّه من نوع العطف على المحل؛ بكون (لعنة) على ما قرره الحسن البصري مصدراً، و(الله) فاعل للمصدر، مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وبهذا ، يجوز على رأيه العطف على المحل . وإذا أضيف المصدر إلى الفاعل، ففاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه من الصفة، والعطف، وغيرهما مراعاة اللفظ، فيجرّ ومراعاة المحل، فيرفع فتقول: عجبتُ من شربِ زيدٍ الظريفِ والظريفُ.[3] وبذلك يتقرر رفع(أجمعون) لأنه توكيد معنوي.

ولابن جنّي توجيه آخر في رواية الرفع ،على إضمار فعل من نفس المذكور، بقوله:" هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر، يدلّ عليه قوله سبحانه: (لَعْنَةُ اللَّهِ) أي: وتعلنهم الملائكةُ والناسُ أجمعون؛ لأنه إذا قال: عليهم لعنةُ الله، فكأنه قال: يلعنُهم اللهُ . [4]

2 ـ ما يحتمل اسم الزمان أو المكان أو المصدر أو اسم المفعول:

وقد جاء في قوله تعالى: **(لَو يَجِدُونَ مَلجَأً أَو مَغاراتٍ أَومُدَّخَلاً لَوَلَّوا إِلَيهِ وَهُم يَجمَحُون)** (التوبة :57) قرأ يعقوب: (أومَدْخلاً) بفتح الميم وتخفيف الدال، وسكونها. وقرأ شاذّاً (مُدْخلاً) بضم الميم، وسكون الدال.[5]

فمفردة (مُدَّخَلًا) تحتمل أكثر من قراءة ومعنى:

<u>الأوّل :</u> اسم المكان بقراءة (مُدَّخَلًا) على الأصل؛ لأنّه معطوف على(مَلجَأً أَو مَغاراتٍ)، واختلف في أصله ووزنه:

1 ـ أصله من الفعل(ادّخل)، وزنه (مُفْتَعَلٌ) مِنَ الدُّخُولِ، أَيْ: مَسْلَكًا نَخْتَفِي بِالدُّخُولِ فِيهِ، وَأَعَادَهُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ بين أسماء المكان (مَلجَأً أَو مَغاراتٍ)، وأصله: (مُدْتَخَلٌ)، قُلِبَتِ التَّاءُ دَالًا؛ لِأَنَّ الدَّالَ مَجْهُورَةٌ وَالتَّاءَ مَهْمُوسَةٌ، وَهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وأدغمت التاء المنقلبة دالاً في الدال قبلها،

[1] لسان العرب، ابن منظور: (لعَنَ) .

[2] مغني اللبيب ، ابن هشام: 475/2.

[3] شرح ابن عقيل، ابن عقيل: 104/3.

[4] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني 117/1 ، ط المجلس الأعلى.

[5] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 240/5.

وأصبحت(مُدّخلاً). ويكون معنى الفعل هنا على صيغة(افتعل) بزيادة همزة الوصل، وتاء الافتعال، للاختيار كـ(انتقاه واصطفاه)، والاتخاذ،[1] أي: اتخاذهم ذلك مدخلاً وملجأً لهم.

2 ـ أنّ الْأَصْلُ فِيهِ من الفعل(تدخّلَ)،مزيد بحرفين، التاء، والتضعيف، واسم المكان منه:(مُتَدَخَّلٌ) عَلَى (مُتَفَعَّلٍ)، كَمَا فِي قِرَاءَةِ أُبَيٍّ: (مُتَدَخَّلًا) وَمَعْنَاهُ: دُخُولٌ بَعْدَ دُخُولٍ، أَيْ: قَوْمًا يَدْخُلُونَ مَعَهُمْ. وَيكون المعنى أيضاً لِلِاتِّخَاذِ نَحْوُ (تَوَسَّدَ)، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ في مُهْلَةٍ، نَحْوُ (تَجَرَّعْتُهُ).[2]أو أنّ المعنى على التكلّف في الدخول، والأصل (مُتَدَخِّلًا) مِنْ (تَدَخَّلَ) مِثْلَ (تَفَعَّلَ) إِذَا تَكَلَّفَ الدُّخُولُ.

3 ـ أصله من (اندخَلَ)، فقد قرأ أُبَيٍّ:(مُنْدَخَلًا) مِنِ(انْدَخَلَ)، وَهُوَ شَاذٌّ؛ وباب (انفعلَ) لا يكون إلا لازماً عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابِهِ[3]. وواضح من أنّ(مدّخلاً) مفعول به للفعل (يجدون).

4 ـ احتمال اسم المكان أو المصدر من الفعل(دخَلَ) وهو اختيار الطوسي، وهي قراءة الْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ، ونافع: (مَدْخَلًا) بفتح الميم. وكذلك روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم:(مَدْخَلًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ. قَالَ الزَّجَّاجُ: مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ مَدخَل، "والمَدْخَل، بالفتح: الدُّخول، وموضع الدُّخول أَيضاً، تقول :دَخَلْتُ مَدْخَلاً حسناً، ودَخَلْتُ مَدْخَلَ صِدْقٍ".[4] أي : دخلتُ دخولاً حسناً، ودخولَ صدقٍ، ودلالة المصدر هنا أوكد في المعنى. وأجاز القرّاء (مَدْخَلًا) من: أدخلت، ومَصبَحًا من أصبحت، ومَمسًى من أمسيتُ.[5]

وكذلك قراءة:(مُدْخَلًا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ. مِنْ (أَدْخَلَ يُدْخِلُ). ويأتي منه الْمَصْدَرُ وَاسما الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ ، أي : دخولاً، قال أبو منصور: من قرأهما (مُدْخَلًا) بضم الميم فهو مصدر ميمي، تقول: (أدخله مُدْخَلًا وإدخالاً)، ويجوز أن يكون المدخلُ اسماً للزمان، من فوق الثلاثي، كأنه وضع موضع الإدخال.

فالحجة لمن ضم: أنّه جعل(مُخلاً) مصدراً من أدخل يدخل مُدخلاً، أي : دخولاً،. ودليله قوله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ).(الإسراء:80) والحجّة لمن فتح (مَدخلاً) : أنه جعله مصدراً ميميّاً، من : دخل يدخُل مَدخلا ودخولاً. ودليله قوله تعالى:(حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)(القدر:5) ويجوز أن يكون الفتح اسماً للمكان، وربّما جاء بالضم.[6]

---

[1] فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، بحرق اليمني: 140.

[2] شرح شافية ابن الحاجب ،الرضي الأستراباذي : 104/1.

[3] شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي: 108/1.

[4] لسان العرب، ابن منظور، (دخَلَ).

[5] معاني القراءات للأزهري، الأزهري : 304/1.

[6] الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه: ص 123.

أمّا من حيث القواعد النحوية ، فيجوز أن يكون (مُدخَلاً) اسم مفعول أيضاً مشاركاً صيغتي المصدر واسمي الزمان والمكان في اللفظ والمعنى،أي: مكاناً يُدخَلُ فيه، فيبنى اسم المفعول من فوق الثلاثي عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، ويكون معناه الْمَصْدَرِ وَأسمي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ نَحْوُ: هَذَا مُنْطَلَقُهُ وَمُسْتَخْرَجُهُ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَأْوَى مِنْ : آوَيْتُ بِالْمَدِّ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الضَّمُّ وَالْمَصْبَحُ وَالْمَمْسَى اسم مكان لمكان الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ وَلِزمانه، وَالْمَخْدَعُ مِنْ أَخْدَعْتُهُ إذَا أَخْفَيْتَهُ فَفِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَتْحُ بِنَاءً عَلَى الْفِعْلِ قَبْلَ زِيَادَتِهِ وَأَجْزَأْتُ عَنْكَ مَجْزَأَ فُلَانٍ بِالْوَجْهَيْنِ". [1]

5 ـ وَرُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ وَعِيسَى وَالْأَعْمَشِ" أَوْ مُدَّخَّلًا" بِتَشْدِيدِ الدَّالِ وَالْخَاءِ. وَالْجُمْهُورُ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ وَحْدَهَا، أَيْ: مَكَانًا يُدْخِلُونَ فِيهِ أَنْفُسَهُمْ. فَهَذِهِ سِتُّ قِرَاءَاتٍ.[2]

3 ـ لا يجوز القراءة بالقراءة الشّاذة، وهي مردودة :

ردّ الطوسي رواية شاذّة للطبري في قوله تعالى: **(أَم تَقُولُونَ إِنَّ إبراهِيمَ وَإِسماعِيلَ وَإِسحاقَ وَيَعقُوبَ وَالأَسباطَ كانُوا هُوداً أَو نَصارى قُل أَأَنتُم أَعلَمُ أَمِ اللهُ وَمَن أَظلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهادَةً عِندَهُ مِنَ اللهِ)** (البقرة: 140)

قرأ أهل الكوفة [3] إلا أبا بكر (أم تقولون) بالتاء. ووافقهم ابن عامر ورويس. وقرأ الباقون بالياء.[4]

من قرأ بالتاء جعله متصلاً بما قبله من الاستفهام، كأنه قال: أتحاجوننا في الله أم تقولون: إن الأنبياء كانوا على دينكم. و التقدير: بأي الحجتين متعلقون في أمرنا: أبالتوحيد، فنحن موحدون، أم باتباع دين الأنبياء، فنحن لذلك متبعون. ومن قرأ بالياء، فالوجه فيه أنه عدل إلى حجاج آخر عن الحجاج الأول. كأنه قال: بل أيقولون: إن الأنبياء من قبل أن تنزل التوراة والإنجيل، كانوا هوداً أو نصاري. و يكون قد أعرض عن خطابهم، استجهالاً لهم بما كان منهم . وقد أنكر الطبري القراءة بالياء، وقال: هي شاذة لا تجوز القراءة بها، وليس الأمر على ما ظنّ، بل وجهها ما بيّناه .[5]

قال أبو جعفر: والصواب من القرَاءة عندنا في ذلك (أم تقولون)بالتاء" دون الياء عطفًا على قوله :(قل أتحاجُّوننا)(البقرة: 139)، بمعنى: أيّ هذين الأمرين تفعلون؟ أتجادلوننا في دين الله، فتزعمون أنكم أولى منا وأهدى منا سبيلاً –وأمرنا وأمركم ما وصفنا، أمْ تزعمون أنّ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوبَ، ومن سَمَّى الله، كانوا هُودًا أو نصارَى على ملتكم، فيصحّ للناس بَهتكم وكذبكم؛ لأن اليهودية والنصرانية

---

[1] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) : 193/2.

[2] تفسير القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي، شمس الدين : 165/8.

[3] قرأ حمزة والكسائي وعاصم فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ: تَقُولُونَ بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَكُونُ (أَمْ) هَاهُنَا مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ . انظر: فتح القدير، الشوكاني:172/1.

[4] الحجة في القراءات السبع ،ابن خالويه: 89.

[5] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 488/1.

حدثت بعد هؤلاء الذين سماهم الله من أنبيائه. وغير جائزة قراءة ذلك بـ"الياء"، لشذوذها عن قراءة القراء.[1]

وفيما يخصّ المعنى، والقواعد المعيارية النحوية، تجوز القراءتان كما قرر النحاة في كتبهم، ولا نرى وجهاً للشذوذ في القراءة كما ذهب الطبري، وتفسّر قراءة الطوسي (أم تقولون) على أنّ(أم) متصلة، والكلام معطوف على بعضه بعضاً، فقد جعل الكلام متصلاً بما قبله من الاستفهام، كأنه قال: أتحاجوننا في الله أم تقولون: إن الأنبياء كانوا على دينكم. والاتحاد واضح على هذه القراءة في صيغة الفعل المضارع، وفي الاتحاد في الفاعل، فإذا تركبت همزة الاستفهام مع فعلين مشتركين في الفاعل، فـ (أم) متصلة، وإذا اختلفا فـ (أم) منقطعة ، قال الرضي: " وإنْ ولي (أم) والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو: (أقمْتَ أم قعدتَ) و (أنامَ زيدٌ أم انتبه) فهي متصلة . أمّا إذا كان هناك عدم تناسب بين معنى الفعلين، جاز أن تكون منقطعة، نحو : أقامَ زيدٌ أم تكلَّم" [2] .

والقراءة الثانية التي وُصفت بالشّاذة، وردّها الطوسي على أنّ (أم) منقطعة عمّا قبلها، وتكون بمعنى(بل)، سميت (أم) هذه منقطعة؛ لأنها تقع غالبًا بين جملتين مستقلتين في معناهما، فلكل جملة منهما معنًى خاصٌّ، يختلف عن معنى الأخرى، ولا يتوقَّف أداء أحدهما، وتمامه على الآخرى، ، فتكون في هذا بمعنى (بل)، وقد تفيد مع معنى (بل) معنًى آخرَ من مثل الاستجهال كما بيّن الطوسي.

5 ـ الرواية الشّاذة المخالفة لإجماع القرّاء، والتفسير على المعنى :

ذكر الطوسي رواية لابن عبّاس قد خالفت القرّاء أجمعين، وذكر أنه يمكن قبول هذه الرواية لجهة تفسير المعنى، في قوله تعالى:**(فَإِن آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهتَدَوا وَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّما هُم فِي شِقاقٍ فَسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ)** (البقرة: 137) وروي عن ابن عباس أنه قال: لا تقولوا :(فَإِن آمَنُوا بِمِثلِ ما آمَنتُم بِهِ) فإنه ليس لله مثل و لكن قولوا :(فان آمنوا بالذي آمنتم به)[3] وهذه رواية شاذة، مخالفة لما أجمع عليه القراء، ومتى صحت، فالوجه فيها أن يكون أراد أن يفسر المعنى، فكأنه قال: لا تتأولوه على الجعل لله عز و جلّ مثلاً، فإنه شرك، لكن تأولوه على ما يصح تأويله من غير تمثيل للمعبود تعالى.[4]

---

[1] تفسير الطبري جامع البيان، ط دار التربية والتراث، أبو جعفر ابن جرير الطبري: 123/3.

[2] انظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي: 407/4 . ارتشاف الضرب، أبو حيان: 651/2-654 .

[3] انظر قول ابن عبّاس: تفسير الطبري جامع البيان ، ابن جرير الطبري: ط دار التربية والتراث، 173/1. المحتسب، ابن جنّي :113/1 ، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 152/1 . 153. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت بشار 242/8.

[4] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : .484/1.

وفيما يخصّ القراءات، فقد قَرَأَ الْجُمْهُورُ: بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مسعود وَابْنُ عَبَّاسٍ: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ. وَقَرَأَ أُبَيٌّ: بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ لِلَّهِ مِثْلٌ. وأمّا توجيه القراءات على وفق القواعد النحويّة ، فيكون على الشكل الآتي:

1 ـ قراءة عبد الله بن مسعود وابن عبّاس: تَدُلُّ عَلَى أَنّ الْبَاءِ أصلية تبقى عَلَى حَالِهَا فِي (آمَنْتُ بِاللَّهِ)، وَإِطْلَاقُ (مَا) بمعنى (الذي) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

2 ـ وقِرَاءَةُ أُبَيٍّ ظَاهِرَةٌ، وَتشْمَلُ جَمِيعَ مَا آمَنَ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ.

3 ـ أَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، فَخَرَجَتِ الْبَاءُ عَلَى أنّها زائدة، وَالتَّقْدِيرُ: إِيمَانًا مِثْلَ إِيمَانِكُمْ، فالباء زائدة في المفعول المطلق ، ونابت (مثل) عنه، وَتَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةً في محل جرّ مضاف إليه. في حين ذهب قوم إلى أنّ الباء لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وَهِيَ بِمَعْنَى (عَلَى)، أَيْ: فَإِنْ آمَنُوا عَلَى مِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ، والْبَاءِ تأتي بِمَعْنَى (عَلَى)[1]، وَقِيلَ: إنّ الباء هنا لِلِاسْتِعَانَةِ، كَقَوْلِكَ: عَمِلْتُ بِالْقَدُومِ، وَكَتَبْتُ بِالْقَلَمِ،[2] أَيْ: فَإِنْ دَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ بِشَهَادَةٍ مِثْلِ شَهَادَتِكُمْ، والذي دعا إلى هذا الرأي أنّ الباء لاتزاد في هذا الموضع، بل لها شروط للزيادة مقيسة في أماكن حددها النحاة . وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي بِهِ عَائِدًا عَلَى (مَا) على اللَّهُ تَعَالَى. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى (مَا)، وَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ مَوْصُولَةً. وعلى رأي الجمهور أنّ (مِثْلُ)، لها وجهان في الإعراب:

<u>الأوّل:</u> أن تكون زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، قياساً على قَوْلِهِ تعالى:(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)(الشورى:11) أَيْ: لَيْسَ كَهَوَ شَيْءٌ.

<u>الثاني:</u> أنّها لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ. واختلف في تعليقها، إمّا أن تكون(بمثل) شبه جملة متعلقة بِالِاعْتِقَادِ، أَيْ: فَإِنِ اعْتَقَدُوا مِثْلَ اعْتِقَادِكُمْ، وإمّا أن تكون مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكِتَابِ، أَيْ: فَإِنْ آمَنُوا بِكِتَابٍ مِثْلِ الْكِتَابِ الَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ.[3]

وذهب ابن جنّي إلى استحسان قراءة ابن عبّاس؛ ليس لأن القراءة المشهورة مردودة؛ لأنّ المعنى: فإن آمنوا بما آمنتم به، كما أرداه ابن عباس، وغيره، غير أنّ العرب قد تأتي بـ(مثل) في نحو هذا توكيدًا وتسديدًا .[4]

---

[1] انظر : مغني اللبيب، ابن هشام: ص 142.

[2] المصدر نفسه : 139.

[3] البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي: 152/1 . 153.

[4] المحتسب ، ابن جنّي :113/1.

6 ـ موافقة إجماع القرّاء، وردّ قراءة بعض المكيين؛ لرفع مفردة(كلمة) في قوله تعالى:(كَبُرَت كَلِمَةً تَخرُجُ مِن أَفواهِهِم)(الكهف:5) نصب (كلمةً) علي التمييز، و تقديره: كبرت كلمتُهم الّتي قالوها كلمةً، كما تقول: نعم رجلاً عمروٌ، ونعم الرجلُ رجلاً قاَم. وقال بعضهم: نصب (كلمةً)؛ لأنها في معني: أكبرْ بها كلمةً، كقوله تعالى:(وَساءَت مُرتَفَقاً) وهي في النصب ، فكأنه قال: كبرت تلك الكلمةُ. وروي عن بعض المكيين أنه قرأ ذلك بالرفع، كقولهم: كَبُرَ قولُك، و كَبُرَ شأنُك، فعلى هذا لا يكون في قوله (كبرت) مضمر، بل يكون صفة الكلمة، والأول أقوى، لإجماع القراء على النصب، وهذا شاذّ، وتأويل الكلام: عظمت الكلمةُ كلمةً تخرج من أفواه هؤلاء القوم الَّذِينَ قالُوا اتَّخَذَ اللّه وَلَداً أوالملائكة بنات الله.[1]

وفي كلمة (كلمة) قراءتان:

الأولى : قَرَأَ الْجُمْهُورُ: (كَلِمَةً) بِالنَّصْبِ على التمييز، أو الحال ، وهي تحتمل ثلاثة معانٍ:

1 ـ على معنى التعجّب، أي: ما أكبرَها كلمةً!، وَفَاعِلُ (كَبُرَتْ) ضمير يَعُودُ عَلَى الْمَقَالَةِ الْمَفْهُومَةِ مَنْ قَوْلِهِ: (قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً)، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِفَةٌ لَهَا تُفِيدُ اسْتِعْظَامَ اجْتِرَائِهِمْ عَلَى النُّطْقِ بِهَا وَإِخْرَاجِهَا مِنْ أَفْوَاهِهِمْ. ورأى أبو عبيدة أنّ التعجّب على معنى(أفعلْ به!) أَيْ: أَكْبِرْ بِهَا كَلِمَةً ، أي :من كَلِمَةً. و(كلمةً) على الرأيين تمييز.

2 ـ على معنى المدح ، كقولك: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، وَفَسَّرَ بِالْكَلِمَةِ، وَوَصَفَهَا بِالْخُرُوجِ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، كقَوْلِهِ تَعَالَى:(وَساءَتْ مُرْتَفَقاً) ،ويَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ جملة (تَخْرُجُ) صِفَةً لِـ(كَلِمَةٍ)، وَالتَّقْدِيرُ: كَبُرَتْ كَلِمَةً خَارِجَةً مِنْ أَفْوَاهِهِمْ. وعلى هذا يكون الفاعل ضميراً مستتراً فِي (كَبُرَتْ) يفسّره التمييز(كلمة) أي: كبرتِ الكلمةُ كلمةً، عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ محذوفاً وَ جملة(تَخْرُجُ) صِفَةً لَهُ، أَيْ: كَبُرَتْ كَلِمَةً كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ.

3 ـ النصب على الحال، أَيْ : كَبُرَتْ فِرْيَتُهُمْ وَنَحْوَ هَذَا.

الثانية : على الرفع، وهي قراءة الْحَسَنُ وَابْنُ يَعْمُرَ وابن مُحَيْصِنٍ وَالْقَوَّاسُ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصْبُ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى وأقوى.[2] وهذه القراءة لم يستحسنها الطوسي؛ لإجماع القرّاء على قراءة النصب.

وفي قواعد النحو المعياريّة تحوَّل صيغ الأفعال إلى (فَعُل) مضموم العين للدلالة على التعجب، فمنها ما يكون مضموم العين أصالة كـ (حَسُن) ، ومنها ما ينقل، ويحول من الثلاثي مفتوح العين أو مكسورها

[1] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 8/7.

[2] انظر: الكشاف، الزمخشري: 4/ 523، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: 138/7.

إلى (فَعُل) بشرط دلالته على التعجب ، لأنه كما قال الرضي : " التغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو التعجب " [1] .

ويحول وزن الفعل إلى (فَعُل) لغرض المبالغة والتعجب ، فيتحول المتعدي إلى قاصر نحو : (ضَرُبَ الرجلُ ، وفَهُمَ) بمعنى ، ما أضربه وأفهمه [2] .

والأصل في صيغة (فَعُل) أن تدل على الطبائع والسجايا، فإذا انتقلت إلى التعجب دل ذلك على أن المتعجب صار كالغريزة؛ لأن باب (فَعُل) موضوع لهذا المعنى [3] . ولبيان ذلك تقول : (فَقِه زيدٌ الحقَّ) بالكسر أي : فطِن له ، وفهِمه أو علِمه ، وتقول : (فَقُهَ زيدٌ) بالضم أي : صار فقيهاً ، وذلك لكثرة ممارسة الفقه أصبح كالسجية له، والفرق واضح بين الدلالتين ، وقد جاء في لسان العرب : " وفَقِهَ الشيءَ : عَلِمَهُ ، ويقال : فَقِهَ عنّي كلامي يَفْقَهُ أي فَهِمَ ، وأمّا فَقُهَ ، بضم القاف ، فإنّما يُستعمل في النّعوت ، يقال : رجلٌ فقيه ، وقد فَقُهَ ، إذا صار فقيهاً وساد الفقهاء [4] فالفرق واضح بين المعنيين، فـ (فَقِه) يدل على العلم بالشيء، وتحويله إلى (فَقُه) أخذ دلالة جديدة ، وهي ملازمة الشيء حتى صار الشيء كالسجية والطبع في صاحبه ، وهذه دلالة التحول في الصفات .

ومنها الدلالة على التعجب ، كما فُسِّرت الآية الكريمة السّابقة، نحو: (ضَرُبَ الرجلُ وفَهُمَ) بمعنى (ما أضرَبَهُ وأفهمَهُ) وتقول: حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، بمعنى: ما أحسنه ، ويعامل معاملة المدح والذم في إظهار الفاعل ، والتركيب مع التمييز بشرط تضمينه معنى التعجب فتقول : زيدٌ كَرُمَ ، وهندٌ كَرُمَت، والزيدان كَرُما رجلين، والزيدون كَرُموا رجالاً تريد معنى: ما أكرمَ [5] .

7 ــ الشّاذ الذي لا يقرأ به:

ذهب الطوسي إلى أنّ هناك قراءات شاذّة لا يقرَأ بها، كما في قوله تعالى : (يَحسَبُونَ الأَحزابَ لَم يَذهَبُوا وَإِن يَأتِ الأَحزابُ يَوَدُّوا لَو أَنَّهُم بادُونَ فِي الأَعرابِ يَسأَلُونَ عَن أَنبائِكُم) (الأحزاب : 20) قال عاصم الجحدري: يسَّاءلون عن أنبائكم بتشديد السين، بمعنى: يتساءلون، فيسأل بعضهم بعضاً، وهو شاذ لا يقرأ به. وقرأ طلحة بن مصرف:(يَوَدُّوا لَو أَنَّهُم بادُونَ فِي الأَعرابِ) جمع (بادٍ)، مثل (غازٍ وغزي)، وهي أيضاً شاذة لا يقرأ بها.[6]

---

[1] شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي : 257/4 .

[2] ينظر : ارتشاف الضرب، أبو حيان : 27/3 . مغني اللبيب، ابن هشام: 674 .

[3] ينظر : شرح الرضي على الكافية، الرضي : 229/4 .

[4] ينظر : اللسان، ابن منظور : (فقه) .

[5] ينظر : شرح الرضي على الكافية، الرضي: 255/4 . ارتشاف الضرب، أبو حيان: 27/3–28 . مغني اللبيب، ابن هشام: 674 .

[6] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 327/8.

أوّلاً: قراءة(يسْألون):

1 ـ القراءة الأولى:(يَسألون) بسكون السين، وهي قراءة قرّاء الأمصار جميعاً سوى عاصم الجحدري: (يَسألونَ عَنْ أنْبائِكُمْ) على معنى: يسألون مَنْ قدم عليهم من الناس عن أنباء عسكركم وأخباركم.

2 ـ القراءة الثانية: ذُكرت عن عاصم الجحدري أنه كان يقرأ ذلك: (يَسّاءَلونَ) بتشديد السين، بمعنى: يتساءلون: أي: يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك.

وردّ الطبري والطوسي قراءة عاصم بالتشديد والصواب ما عليه قرّاء الأمصار، لإجماع الحجة من القرّاء عليه. [1]

ثانياً : قراءة(بادون):

القراءة الأولى: قَرَأَ الْجُمْهُورُ: (بادُونَ)، جمع (بادٍ).

القراءة الثانية: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ يَعْمُرَ، وَطَلْحَةُ:(بُدًّى) عَلَى وَزْنِ(فُعَّلٍ)، كـ(غازٍ) وَ(غُزًّى)، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي مُعْتَلِّ اللَّامِ، بَلْ شُبِّهَ بِـ(ضَارِبٍ)، وَقِيَاسُهُ (فُعَلَةٌ)، كَـ(قَاضٍ) وَ(قُضَاةٍ). وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: بَدَا فِعْلًا مَاضِيًا وَفِي رِوَايَةِ صَاحِبِ الْإِقْلِيدِ: (بَدِيٌّ) بِوَزْنِ (عَدِيٌّ).[2]

ويقال للمواضع التي يَبْتَدِي إليها البادُونَ: بادية أيضاً، وهي البَوادِي، وقوم بُدَّاءٌ: بادونَ؛ قال:

بحَضَرِيٍّ شاقَه بُدَّاؤُه، لم تُلْهه السُّوقُ ولا كلاؤُه

قال ابن سيده: فأَما قول ابن أَحمر:

جَزَى اللهُ قومي بالأُبُلَّةِ نُصْرَةً، وبَدْواً لهم حَوْلَ الفِراضِ وحُضَّرَا

فقد يكون اسماً لجمع (بادٍ) كـ(راكب ورَكْبٍ)، قال: وقد يجوز أَن يُعْنى به ،البَداوَة التي هي خلاف الحَضارة كأَنه قال وأَهْلَ بَدْوٍ.[3]

8 ـ الشاذ الذي لا يؤخذ به، بين قراءة الفعل والاسم :

وقف الطوسي على قوله تعالى: **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا راعِنا وَ قُولُوا انظُرنا وَاسمَعُوا وَلِلكافِرِينَ عَذابٌ أَلِيمٌ)** (104البقرة:) و روي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ (راعناً) بالتنوين، بمعني لا تقولوا: قولاً راعناً، يعني من الرعونة، وهي الحمق، والجهل، وهذا شاذّ، لا يؤخذ به، وفي قراءة ابن مسعود (راعونا) خطاب من جماعة لجماعة بمراعاتهم و هذا أيضا شاذ. [4]

وتوجيه القراءتين الشّاذتين على النحو الآتي:

---

[1] تفسير الطبري جامع البيان أبو جعفر بن جرير الطبري، ،ط دار التربية والتراث: 235/20.

[2] الكشاف، الزمخشري: 530/3، البحر المحيط في التفسير، أبو حيان: 465/8.

[3] اللسان، ابن منظور: (بدا) .

[4] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 389/1.

1 ـ قَرَأَ الْحَسَنُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو حَيْوَةَ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ: (لا تقولوا راعناً) بالتنوين، بمعنى: لا تقولوا قولاً راعناً، من"الرعونة" وهي الحمق والجهل. وهذا يعني أنّ (راعناً) صفة نابت مناب المصدر، وهي نائب مفعول مطلق، والعامل فيه الفعل(لاتقولوا) ،وهذه القراءة مخالفة لقرّاء المسلمين، فغير جائز لأحد القراءة بها لشذوذها وخروجها من قراءة المتقدمين والمتأخرين، وخلافِها ما جاءت به الحجة من المسلمين.

2 ـ قراءة الجمهور(راعِنا) فعل أمر ؛لأنه فعل أمر محكي؛ لأن القوم كأنهم كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم: (راعنا) ، بمعنى توجيه السؤال إليه: إما أن يرعيهم سمعه، وإما أن يرعاهم ويرقبهم . فتكون الدلالة على معنى الأمر في(راعنا) والدلالة على ذلك أنّه فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة؛ لأنّ مضارعه(يراعي).

3ـ وقد قرأ ابن مسعود وأبي: (لا تقولوا راعُونا) ، بإسناد الفعل إلى ضمير الجمع الواو. وردّ الطبري والطوسي هذا الرأي لعدم صحّة النقل عن القرّاء.[1]

9 ـ لا يجوز حمل القراءة على الشّاذ القبيح :

9 ــ عدم حمل القراءة على الشّاذّ القبيح :

وقف الطوسي على ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، في قوله تعالى:(**وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتلَ أَولادِهِم شُرَكاؤُهُم)** (الأنعام: 137) بقوله: قرأ ابن عامر وحدَه: (زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم) بضم الزاي للمجهول، ونصب (الأولاد) وخفض (شركائهم).وقرأ الباقون بفتح الزاي (زَيّن) للمعلوم، و(قتلَ) مفتوح اللام، و(أولادِهم)، بجر الدال، و(شركاؤهم)، بالرفع على أنّه فاعل لـ(زَيّنَ). فوجه قراءة ابن عامر أنه فرق بين المضاف، والمضاف إليه بالمفعول، والتقدير: (قتلُ شركائِهم أولادهم)، و(شركاؤهم) فاعل للمصدر(قتل)، وإنما جرّ بالإضافة، ومن أضاف (قتل)إلى (الأولاد) في القراءة الأخرى، يكون (الأولاد) في موضع النصب، وهو مفعول به للمصدر(القتل) وأنشدوا فيه بيتاً على الشذوذ، أنشده بعض الحجازيين ذكره أبو الحسن: [2]

فَزَجْجُتها ـــــــــــــــــا متُمَكِّنـــــــــــــــاً زَجَّ القَلـــــــوصَ أبـــــــي مـــــــزادَهْ

[1] تفسير الطبري، جامع البيان، الطبري ط دار التربية والتراث: 466/2. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:542/1.

[2] معاني القرآن للفراء : 81/2 ، الخصائص، ابن جني: 406/2 ، الضرائر للقيرواني : 101 ، الإنصاف، أبو البركات الأنباري : 427/2 .

وذلك لا يجوز عند أكثر النحويين؛ لأن القراءة لا يجوز حملها على الشاذ القبيح، ولأنه إذا ضعف الفصل بالظرف حتى لم يجز إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:[1]

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي .....

فإن لا يجوز في المفعول به أجدر، ولم يكن بعد الضعف إلاّ الامتناع. [2]

يجب علينا أوّلاً تبيان القراءتين؛ ومن ثمّ، عرض آراء النحاة في هذه المسألة.

في الْآيَةِ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ :

القراءة الاولى: قراءة الجمهور، وهي الأصحّ على رأي المفسرين والقرّاء والنحاة :(وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) وَهَذِهِ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ." بقراءة(زَيّنَ) مبني للمعلوم، و(شُرَكاؤُهُمْ) فاعل له؛لِأَنَّهُمْ زَيَّنُوا وَلَمْ يَقْتُلُوا.و(قَتْلَ) مفعول به لـ(زَيّنَ)؛وَ(أَوْلادُهُمْ) مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَصْدَرِ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ أحدثه، ولأنه لا يستعني عَنْهُ وَيُسْتَغْنَى عَنِ الْمَفْعُولِ، فَهُوَ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ لَفْظًا مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ مَعْنًى، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَهُمْ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي أَنْ يَقْتُلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ. قَالَ مَكِّيٌّ:[3] وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ هِيَ الِاخْتِيَارُ، لِصِحَّةِ الْإِعْرَابِ فِيهَا؛ وَلِأَنَّ عَلَيْهَا الْجَمَاعَةَ.

الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ: قراءة الحسن: (زُيّنَ) بِضَمِّ الزَّايِ. على بناء الفعل(زُيّنَ) للمجهول، و(قَتْلُ) بِالرَّفْعِ . و(أَوْلادِهُمْ) بِالْخَفْضِ. و(شُرَكاؤُهُمْ) بِالرَّفْعِ . فـ(قتلُ) نائب فاعل للفعل(زُيّنَ)، و(أولادِهم) مفعول به للمصدر (قتل) في المعنى، و(شراؤهم) فاعل للمصدر(قتل) .

القراءة الثالثة: قرأ ابْنُ عَامِرٍ وَأَهْلُ الشَّامِ:(زُيّنَ) مبنيّاً للمجهول، بِرَفْعِ(قَتْلُ) وَنَصْبِ(أَوْلَادِهِمْ). وجرّ (شُرَكَائِهِمْ)،

وهذه القراءة ردّها أكثر من عالم :

1 ـ ذهب مكي القيسي إلى أنّها قِرَاءَة بعيدَة، قائمة على الفصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ بالمفعول وَذَلِكَ إِنَّمَا يجوز عِنْد النَّحْوِيين فِي الشّعْر وأكثر مَا يَأْتِي فِي الظروف. [4]

2 ـ قَالَ النَّحَّاسُ: وَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، وَأَهْلِ الشَّامِ، فَلَا يَجُوزُ فِي كَلَامٍ، وَلَا فِي شِعْرٍ، وَإِنَّمَا أَجَازَ النَّحْوِيُّونَ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْصِلُ، فَأَمَّا بِالْأَسْمَاءِ غَيْرِ

[1] عُزِي في الكتاب إلى أبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ ، وهو بتمامه : كما خُطَّ الكتابُ بكفّ يوماً ... يهودي يقارب أو يُزيلُ. الكتاب، سيبويه :1/ 178.

[2] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 268/4.

[3] مشكل إعراب القرآن لمكي، مكي بن أبي طالب: 1/ 272.

[4] المصدر نفسه: 1/ 272.

الظُّرُوفِ فَلَحْنٌ. 3ـ قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ هَذِهِ عَلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، إنّما تجوز في الشّعر.

4 ـ قَالَ أَبُو غَانِمٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ النَّحْوِيُّ: قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ لَا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهِيَ زَلَّةُ عَالِمٍ، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه، ورد قَوْلُهُ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ مَنْ زَلَّ مِنْهُمْ أَوْ سَهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، فهو أولى من الإصرار لَى غَيْرِ الصَّوَابِ. وَإِنَّمَا أَجَازُوا فِي الضَّرُورَةِ لِلشَّاعِرِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ، لِأَنَّهُ لَا يَفْصِلُ.

5 ـ قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: وَقَالَ قَوْمٌ هَذَا قَبِيحٌ، وَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّوَاتُرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الْفَصِيحُ لَا الْقَبِيحُ. وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَفِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ" شُرَكَائِهِمْ" بِالْيَاءِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ. وَأُضِيفَ (الْقَتْلُ) فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَى (الشُّرَكَاءِ)، لِأَنَّ (الشُّرَكَاءَ) هُمُ الَّذِينَ زَيَّنُوا ذَلِكَ وَدَعَوْا إِلَيْهِ، فَالْفِعْلُ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ عَلَى مَا يَجِبُ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ وَتَرَكَهُ مَنْصُوبًا عَلَى حَالِهِ، إِذْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الْمَعْنَى، وَأَخَّرَ الْمُضَافَ وَتَرَكَهُ مَخْفُوضًا عَلَى حَالِهِ، إِذْ كَانَ مُتَقَدِّمًا بَعْدَ الْقَتْلِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ. أَيْ أَنْ قَتَلَ شُرَكَاؤُهُمْ أَوْلَادَهُمْ.[1]

القراءة الثالثة : فِيمَا حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ، وَحَكَى غَيْرُهُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ، أَنَّهُمْ قَرَؤوا:(زُيِّنَ) بِضَمِّ الزَّايِ، و(قتلُ) بِالرَّفْعِ، وجرّ (أَوْلَادِهِمْ)،و(شُرَكَائِهِمْ)أَيْضًا. فَالْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ جَائِزَةٌ، يَكُونُ(قَتْلَ)اسْمَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، و(شُرَكاؤُهُمْ)، فاعل لفعل محذوف، يَدُلُّ عَلَيْهِ(زُيِّنَ)، أَيْ: زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ. وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرٌو، بِمَعْنَى ضربه عمرو، وأنشد سيبويه:[2]

لبيك يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .....

أَيْ: يُبْكِيهِ ضَارِعٌ.فـ(ضارع) فاعل لفعل محذوف دلّ عليه(ليبكَ).

القراءة الرابعة: رواية جرّ (أولادِهم، شركائِهم) على أنّ (شركائهم) بدل من (أولادهم) حَكَاهُ غَيْرُ أَبِي عُبَيْدٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ. عَلَى أَنْ تُبَدِّلَ (شُرَكَاءَهُمْ) مِنْ (أَوْلَادِهِمْ)، لِأَنَّهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ في النسب والميراث. (ليردوهم)[3] أجازه القرطبي، ومنعه مكي ، بقوله: وَرُوِيَ عَن ابْن عَامر أَنه قَرَأَ بِضَم الزاى من (زُين) وَرفع (قتلُ)

[1] تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، شمس الدين:92/7. 94.

[2] صدر بيت، عُزِيَ في الكتاب إلى الحارق بن نَهيك النَّهْشَلِيّ، وعجزه : **ومختبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائحُ** . الكتاب، سيبويه: 288/1.

[3] تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، شمس الدين:92/7. 94.

وخفض (الْأَوْلَاد) و(الشركاء) وَفِيه أَيْضا بعد ومجازه أَن (يَجْعَل) الشُّرَكَاء بَدَلاً من (الْأَوْلَاد) فَيصير الشُّرَكَاء اسْما للأولاد لمشاركتهم الْآبَاء فِي النّسَب وَالْمِيرَاث وَالدّين .[1]

وهذه مسألة خلافية ؛ ذهب الكوفيون إلى جوازه بغير شبه الجملة ، لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى عدم جوازه بغير شبه الجملة . وقال ابن مالك : إنْ كان المضاف مصدراً ، جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله.ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ؛ قوله : [2]

فَزَجْجُتهـــــــــا متُمَكِّنـــــــــاً زَجَّ القَلـــــوصَ أبـــــي مـــــزادَهْ

يستشهد به النحويون على الفصل بين المتضايفين بالمفعول؛ فالمضاف: (زَجَّ)، والمضاف إليه: (أبي مزادة)،

و: (القلوصَ) مفعول المصدر (زجّ)، وقد فصل بين المصدر وفاعله بالمفعول ، وذهب الفراء وتبعه ابن جني إلى إمكانه القول : زج القلوصِ أبو مزاده ، ورواية الفراء : فزججتها مُتمكنًّا ، وفي كتب النحويين : بِمزَجَّةٍ . وقال البغدادي في نسبة هذا البيت : قال : ابن خلف يُروى لبعض المدنيين المولدين ، وقيل : لبعض المؤّنثين ممن لا يحتج بشعره . [3]

10 ـ قلب الإسناد قراءة شاذّة لا يقرَأ بها:

رأى الطوسي أنّ قلب الإسناد في الجملة الفعلية بحيث يصبح الفاعل مفعولاً به، والمفعول به جائزاً في القواعد النحوية المعياريّة شاذّ في القراءات القرآنية في قوله تعالى: (وَلَقَد صَدَّقَ عَلَيهِم إِبلِيسُ ظَنَّه فَاتَّبَعُوهُ إِلاّ فَرِيقاً مِنَ المُؤمِنِينَ) (سبأ: 20) قرأ أبو الهجهاج (إبليسَ) بالنصب، و(ظنُّه) بالرفع، جعل الظنّ الفاعل، و(إبليس) المفعول به، وذلك جائز عند النحويين؛لأنهم يقولون: صدقني ظنّي، وكذبني إلا أنّه شاذٌّ لا يُقرأ به.[4]

فِيهِ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ:

القراءة الأولى: قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَيُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، (صَدَقَ) بِالتَّخْفِيفِ، و(إِبْلِيسُ) بِالرَّفْعِ على الفاعلية، و(ظَنَّهُ) بِالنَّصْبِ، واختلف في إعرابه على أربعة آراء:

---

[1] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: 1/ 272.

[2] ينظر : معاني القرآن للفراء : 81/2 ، الخصائص : 406/2 ، الضرائر للقيرواني : 101 ، الإنصاف : 427/2 .

[3] الكتاب : 176/1–180 ، الخصائص : 404/2–407 ، الضرائر للقيرواني : 98–102 ، الإنصاف : 427/2 ، ابن يعيش : 19/3–23 ، التسهيل : 160–161 ، شرح الرضي : 270/1 ، 436 ، ارتشاف الضرب : 533/2 – 535 ، شرح ابن عقيل : 82/3–85 ، الخزانة : 381/4–388 .

[4] التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي : 390/8.

1 ـ أنه منصوب بنزع الخافض، أَيْ: فِي ظَنِّهِ، وهو رأي الفراء. [1]

2 ـ على أنّه مفعول مطلق، أَيْ: صَدَقَ عَلَيْهِمْ ظَنًّا ظَنُّهُ إِذْ صَدَقَ فِي ظَنِّهِ، فَنُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، وهو قول الزجاج .[2]

3 ـ على أنه ظرف زمان .وهو قول الزجاج أيضاً. [3] وهذا القول بعيد، لا قاعدة نحوية تدلّ عليه.

4ـ على أنّ مفعول به، أَيْ: صَدَقَ الظَّنُّ الَّذِي ظَنَّهُ إِذْ قَالَ:(لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) [الأعراف: ١٦] وقال :(لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر: ٣٩]، وهو رأي أبي علي الفارسي، وَيَجُوزُ تَعْدِيَةُ الصِّدْقِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَيُقَالُ: صَدَقَ الْحَدِيثَ، أَيْ: فِي الْحَدِيثِ. وبه قال الزجاج. [4]

ويجوز على هذه الرواية أن يتعدّى الفعل(صدَقَ) إلى مفعول به، فقد جاء في لسان العرب : يقال: صَدَقْتُ القومَ أي قلت لهم صِدْقاً، وكذلك من الوعيد إذا أَوقعت بهم قلت صَدَقْتُهم.[5]

القراءة الثانية :قراءة التشديد (صدَّق)، فقد قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشُ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ:(صَدَّقَ) بِالتَّشْدِيدِ، و(ظَنَّهُ) بِالنَّصْبِ على المفعولية. قَالَ مُجَاهِدٌ: ظَنَّ ظَنًّا، فَكَانَ كَمَا ظَنَّ فَصَدَّقَ ظَنَّهُ.[6]

القراءة الثالثة: قراءة(صدَقَ) بالتخفيف، و(إبليسَ) بالنصب على المفعول به، و(ظنُّه) بالرفع على الفاعلية، وهي قراءة جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وأبو الهجهاج، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا وَجْهَ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ عِنْدِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.[7] وَقَدْ أَجَازَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْفَرَّاءُ، وَذَكَرَهَا الزَّجَّاجُ، وَجَعَلَ(الظَّنَّ) فَاعِلَ (صَدَّقَ)و(إِبْلِيسَ) مَفْعُولٌ بِهِ [8].

وهذا الوجه يجوز في قواعد النحاة إذا توسّط المفعول به ، يتأخّر الفاعل وجوباً، إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، كقوله تعالى: ﴿ يومَ لا ينفعُ الظّالمينَ معذرتُهم ﴾ [البقرة: 124]. فلو قدّم الفاعل(معذرتُهم) على المفعول به(الظّالمينَ) لعاد الضمير الهاء إلى المفعول به (الظّالمين) ، وهو ممتنع في العرف النحوي.

---

[1] معاني القرآن ، الفراء: 360/2.

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،الزجاج:251/4.

[3] المصدر نفسه: 251/4.

[4] المصدر نفسه: 251/4.

[5] لسان العرب، ابن منظور:(صدَقَ) .

[6] تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، شمس الدين: 292/14.

[7] المصدر نفسه: 292/14.

[8] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:251/4.

وَالْقِرَاءَةُ الرَّابِعَةُ: تخفيف(صدَق) ورفع(إبليسُ، ظنُّه)أي: لَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (ظَنُّهُ) بَدَلًا مِنْ إِبْلِيسُ وَهُوَ بَدَل الِاشْتِمَالِ. وهو رأي الفراء والزجاج. وقال الفراء: وهي صواب على التكرير. [1]

خاتمة:

لدى دراستنا التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في التبيان في تفسير القرآن للطوسي، وجدناه لا يقبل القراءة الشاذّة حتى، ولو وافقت وجهاً من وجوه العربية؛ وقد سلك مسلك المفسرين الذين سبقوه في قبول القراءة، وردّها، وأغلب آرائه هي نقل عن كتب القدماء الذين فسّروا القرآن، وعن كتب القراءات، وكان يذهب في آرائه مذهب سالفيه في قبول القراءة أو ردّها او وصفها بالشاذّة أو المردودة أو غير المقروء بها، ولذلك وجدنا في دراستنا هذه أنّ القراءات القرآنية الشاذّة لها وجه في العربية، وهي مقبولة في قواعد النحاة المعيارية، والقواعد التي خرجت إلى الضرورة الشعرية، أو إلى إحدى لغات العرب، وهذه القراءات الشاذّة تثري قواعد العربية، وتوسّع من فرعيتها، بحيث تجعل اللغة العربية قابلة لاستيعاب بعض القواعد التي تضاف إلى القاموس القواعدي .

[1] تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 292/14. معاني القرآن ، الفراء: 360/2، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:252/4.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د . مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 1404-1984 .
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط4 ، 1380 - 1961 .
4. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)،المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
5. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)،المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
6. التبيان في تفسير القرآن ، الشيخ الطوسي، الناشر : إحياء التراث العربي . بيروت.
7. تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ، حققه وقدم له :محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، 1387 - 1967 .
8. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ط2، 1372-1952 .
9. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ)،المحقق: د. عبد العال سالم مكرم [ت ١٤٢٩ هـ] الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
10. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د . محمد نبيل طريفي، إشراف د : إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط1 ، 1418-1998 .
11. الخصائص،لابن جني ، حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط2.

12.دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة، دار الحديث، د. ت.
13.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط16-1394-1974 .
14.شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق :يوسف حسن عمر ،كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جامعة قار يونس ، 1398-1978 .
15.شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
16.شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
17.ضرائر الشعر ، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقراز القيرواني ، تحقيق وشرح ودراسة د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة ، منشورات منشأة المعارف بالاسكندرية .
18.فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ - ٩٣٠ هـ)،المحقق: د. مصطفى النحاس، الناشر: كلية الآداب - جامعة الكويت، عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
19.فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
20.كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت ، ط6 ، 1385-1966 .
21.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ] الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
22. لسان العرب لابن منظور ، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه : علي شيري ،دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ،لبنان ، ط2 ،1412-1992 .
23.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د.عبد الحليم النجار، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،القاهرة،1415-1994 .
24.مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1394-1974 .

25.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)،الناشر: المكتبة العلمية – بيروت .
26.معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .
27.معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1980 .
28.معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)،المحقق: عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
29.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، حققه وعلق عليه :د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، ط3 ، 1392–1972.
30.النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)،المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)،المطبعة التجارية الكبرى، [تصوير دار الكتاب العلمية.

The effect of the grammatical rule in directing abnormal readings Al-Tibyan in the Interpretation of the Qur'an by Al-Tusi as an example

*Dr. 'usamat zamzam

Abstract

In this research, we study the anomalous narrations that al-Tusi mentioned in his interpretation of al-Tibyaan. Most of these narrations and readings were rejected, and he considered them to be anomalous and not to be read, or they contradict the consensus of reciters, and they have no basis in Arabic, while we found during our study that these anomalous readings have a aspect that agrees with the rules of Arabic, and if it does not agree, some of it came in agreement with poetic necessity.

Al-Tusi, in this study, conveys the opinions of those who preceded him in these readings. These abnormal readings are found in most of the ancient heritage books that dealt with the interpretation of the Qur'an, such as the interpretation of Al-Qurtubi, Al-Tabari, and Ibn Kathir, Al-Itqan fi Ulum Al-Qur'an, by Al-Suyuti, Al-Burhan fi Ulum Al-Qur'an, by Al-Zarkashi, and the books Grammar, such as the book of Sibawayh, and the meanings of the Qur'an, by Al-Akhfash, and Al-Farra', and the meanings of the Qur'an, and its parsing for glass, and Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, by Abu Hayyan Al-Andalusi, and others. Special books have been allocated for reading, such as: Al-Nashr fi Al-Qira'at Al-Ashr, by Ibn Al-Jazari, and the meanings of readings by Al-Azhari, The argument in the seven recitations, by Ibn Khalawayh, and Al-Muhtasib in clarifying the aspects of abnormal recitations and clarifying them, by Ibn Jinni, and others who spoke about many Qur'anic issues, language, grammar, interpretation, and readings

Keywords: readings, Tusi, grammar, irregularities.

Doctorate in Arabic Language and Literature, from the Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, specialization: Grammar and Morphology.